



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ورقة خلفية

جلسة طاولة مستديرة (1)

الرؤية الأمريكية الإسرائيلية لإنهاء القضية الفلسطينية:  
الأبعاد الاقتصادية والآثار المحتملة للتطبيق

شباط 2020

## 1. خلفية ومبررات:

أعلنت الإدارة الأمريكية في الثامن والعشرين من الشهر الماضي عن رؤيتها "الجديدة" لإحلال السلام في الشرق الأوسط، بعنوان "السلام من أجل الرخاء: رؤية من أجل حياة أفضل للفلسطينيين والإسرائيليين".

منذ العام 2017 اتخذت الإدارة الأمريكية عدة خطوات لتهيئة الأرضية السياسية لفرض رؤيتها، بدءاً بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها (6 كانون أول 2017)، مروراً بإيقاف الدعم الأمريكي للأونروا (31 آب 2018)، ثم تصريحات وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو التي لا ترى في الاستيطان انتهاكاً للقانون الدولي (18 تشرين ثاني 2019)، باعتبار الضفة الغربية أراضي تخضع للسيطرة الإسرائيلية وليست أراضي محتلة. هذه الخطوات تمثل سوابق في المواقف الأمريكية المعلنة على الأقل منذ انطلاق عملية السلام، بل منذ 1967، وقد أدت إلى حالة من القطيعة السياسية بين الإدارة الأمريكية والقيادة الفلسطينية. كما جرى التحضير للخطة الاقتصادية الاستثمارية المرتبطة بهذه الرؤية التصوفية للقضية وللحقوق الوطنية الفلسطينية من خلال عقد ورشة عمل في البحرين في الثاني والعشرين من تموز 2019.

بمراجعة سريعة لنص وثيقة الرؤية، يتضح أنها تتبنى بشكل مطلق الرواية الإسرائيلية، ليس فقط ما يخص الصراع، ولكن حتى بما يتعلق بالرواية التوراتية لتاريخ المنطقة والصراع الدائر فيها (ما يمكن تسميتها "بحرب المائة عام ضد فلسطين"). كما تدل صياغتها وتفاصيلها على أنها تستند إلى خطاب استعماري-وصائي، وإلى مفاهيم كولونيالية جديدة تمنح مفاهيم السيادة الوطني وحق تقرير المصير. وتفترض أن على الفلسطينيين أن يثبتوا جدارتهم في إدارة الدولة لكي يستحقوها. كذلك فإن هذه الرؤية تتجاهل كافة القرارات الأهمية التاريخية بخصوص القضية الفلسطينية، والتزامات إسرائيل بموجب الاتفاقيات الدولية في مجال القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ناهيك عن التزاماتها في إطار اتفاقيات أوسلو. باختصار، فإنها رؤية مرفوضة لتكرها التام لحقائق التاريخ وللحقوق الوطنية والإنسانية للشعب الفلسطيني في فلسطين.

هذا الوضع يفرض على القيادات الفلسطينية، وصانعي السياسات الاقتصادية، والاقتصاديين الفلسطينيين، الانخراط في حوار مفتوح وصريح حول مدى خطورة هذه الرؤية وما تمثله من تغيير جوهري في مرجعيات وغايات "العملية السلمية" واتجاهات النضال الوطني الفلسطيني، وحول سبل مواجهتها وإفشالها، بما يتضمنه ذلك من مراجعات للخطاب، والسياسات والبرامج خلال المرحلة السابقة. كما يستدعي محاولة توقع الإجراءات الإسرائيلية المحتملة، وسبل مواجهتها ميدانياً ومن خلال البرنامج الاقتصادي "الانفكاكي" للحكومة، قدر الإمكان. في هذا السياق يأتي عقد هذه الجلسة الأولى لعام 2020 من لقاءات الطاولة المستديرة في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، للنظر في الأبعاد الاقتصادية المحتملة لهذه التطورات الاقتصادية والسبل الكفيلة باستيعاب أية صدمات أو تداعيات مادية قد تسببها.

إن هذه الرؤية لا تمثل إلا شرعنة أمريكية للحقائق التي فرضتها إسرائيل على الأرض، والتي تنوي فرضها، إن استطاعت، في إطار مخططها الاستعماري الذي يهدف إلى المزيد من النهب والتوسع الاستيطاني والاحتفاظ بالبور الاستيطانية في مختلف مناطق الأرض المحتلة، وتثبيت نظام الفصل العنصري من خلال مفاهيم مثل "التواصل المواصلاتي"، وإعاقة أي إمكانية لإقامة أي شكل من أشكال الكيان الاقتصادية الفلسطينية ذات السيادة. كنتيجة منطقية، تشكل موقف فلسطيني موحد برفض الرؤية الأمريكية المطروحة، واعتبارها تتسلف أي فرصة باقية لاستئناف المفاوضات على أساس حل الدولتين ولأنها تحسم كافة قضايا الحل النهائي، كما أنها لا تستند إلى حدود الرابع من حزيران 1967، وتمنح إسرائيل السيادة المطلقة على القدس.

كما تكرر السيطرة الإسرائيلية على المعابر مع الأردن، وتجبر الفلسطينيين على استخدام الموانئ الإسرائيلية، وتحرمهم من إنشاء ميناء ومطار خاص بهم في "المستقبل المنظور" وترتبط ذلك بلائحة اشتراطات طويلة. هذا بالإضافة إلى ضم غور الأردن بالكامل وكافة

المستوطنات واليؤر الاستيطانية الإسرائيلية، وإنشاء شبكة طرق وأنفاق وجسور لربط هذه المستوطنات بإسرائيل، بما يعنيه ذلك من مصادرة المزيد من أراضي المواطنين الفلسطينيين.

بالرغم من عدم وجود إجماع دولي بخصوص الرؤية المعلنة، إلا أن رعاية الولايات المتحدة الأمريكية لها يجعل منها حدثاً جليلاً ومفصلياً. فالولايات المتحدة هي الدولة صاحبة النفوذ الأقوى عالمياً، وتساهم مواقفها وسياساتها في صياغة وتحديد المواقف العالمية بشكل أكبر من أي دولة أخرى، لذلك فالخطر الأكبر من هذه الناحية هو تعميم وضع دولي تصبح فيه هذه الرواية هي الرواية السائدة عالمياً، مما يسهل على إسرائيل فرضها دون تبعات أو تكاليف سياسية. كما سيبدل اليمين الإسرائيلي قصارى جهده للاستفادة القصوى من هذه الرؤية من خلال تطبيق ما يمكن تطبيقه منها. والسبب الأخير الذي يزيد من خطورة هذه الرؤية هو الموقف العربي الضبابي من الصفة؛ فعلى الرغم من صدور بيان رفض وإدانة عن اجتماع وزراء الخارجية العرب في الجامعة العربية، إلا أن مواقف الدول العربية فرادى جاءت مغايرة لموقفهم الجماعي.

## 2. رؤية ترامب-نتنياهو : السلام الاقتصادي!

يحاول معدو الرؤية الترويج لها من خلال التركيز على المنافع الاقتصادية التي ستجلبها للاقتصاد الفلسطيني وحجم التمويل المرصود لتنفيذ الشق الاستثماري من الخطة. وهذه ليست المرة الأولى التي يتم فيها استخدام الاقتصاد كمدخل لفهم وحل الصراع العربي-الإسرائيلي، وهي ليست المرة الأولى أيضاً التي يعبر فيها الفلسطينيون عن رفضهم المبدئي لهذا المدخل. حيث أن ذلك يخفي الطبيعة السياسية الحقيقية للصراع، ويتجاهل حقوقهم الوطنية، كما أنه يستبطن نظرة عنصرية للفلسطينيين على اعتبار أن القليل من الرخاء الاقتصادي سيحد من مطالبهم الوطنية والسياسية. ويقدم للفلسطينيين مجموعة من "الكنوتونات"، تماماً مثل معازل الفصل العنصري على أنها دولة، ويعددهم بالازدهار الاقتصادي بالمقابل.

في الواقع، فإن النتيجة الحتمية لتطبيق هذه الرؤية ستكون تدمير الاقتصاد الفلسطيني وخنق الحيز المتاح للعمل والاستثمار، وليس تحقيق الازدهار. فالرؤية المطروحة تحرم الفلسطينيين من السيطرة على مفاتيح الإدارة الاقتصادية، وتقيها في يد إسرائيل، كما تقطع وتشرذم الجغرافيا الفلسطينية، وتحاصر الفلسطينيين في معازل لا مجال فيها للتوسع السكاني أو الزراعي، وتمنح إسرائيل السيطرة المطلقة على حركة البضائع والأشخاص، من خلال سيطرتها على الطرق الخارجية (والأنفاق والجسور المفترض إقامتها) الواصلة بين المدن الفلسطينية (بما في ذلك الطريق الواصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة).

إضافة إلى ذلك فالوثيقة تمنح إسرائيل السيطرة على نهر الأردن والبحر الميت، وعلى المياه والمياه الجوفية الفلسطينية، وعلى المجال الجوي، والسيبراني الفلسطيني. عملياً، هذا يعني تكريس كافة القيود التي تفرضها إسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني حالياً وتكريس تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، لا بل وإضافة قيود ومحددات جديدة، وتقزيم حيز الفعل الاقتصادي. ويقدم الجزء الثاني من هذه الورقة شرحاً أكثر تفصيلاً للأثار الاقتصادية المدمرة لتنفيذ هذه الرؤية من طرف واحد.

هناك محوران يستدعيان التحليل فيما يخص الرؤية المطروحة؛ المحور الأول هو الشق الاستثماري الذي من المفترض أن يقود إلى إنعاش وتطوير الاقتصاد الفلسطيني (المشروط باستسلام الفلسطينيين "لحتمية" فرض الرؤية السياسية. المحور والثاني هو الآثار الاقتصادية المترتبة على قيام إسرائيل بتنفيذ ما ورد في الشق السياسي/الأمني بشكل أحادي الجانب وتدرجي وصامت، كما اعتدنا في جميع تجارب مواجهة الاستيطان الصهيوني الزاحف لفلسطين (في الداخل، وفي القدس وفي باقي الضفة الغربية). ونهدف من خلال عقد هذه الجلسة إلى التوسع في تحليل المحور الثاني بغرض الخروج بتوصيات تثرى عملية صناعة السياسات وبرامج العمل الحكومية والأهلية لاستباق ومواجهة الآثار المحتملة لتنفيذ ما ورد في الرؤية الأمريكية-الإسرائيلية.

## أ. المحور الأول: الشق الاستثماري

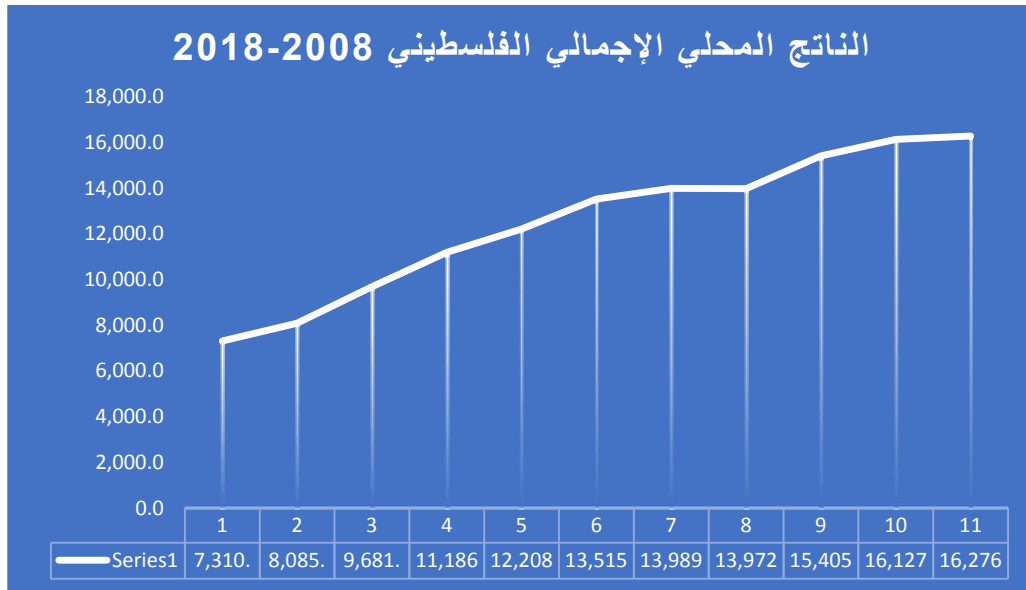
تطلق الوثيقة على هذا الجزء من الرؤية "الشق الاقتصادي"، وقد اخترنا هنا عن قصد تسميته بالشق الاستثماري، حيث أنه لا يمثل إطاراً عاماً للتنمية الحقيقية التي نسعى لها، ولا اتفاقية تحكم العلاقة الاقتصادية بين الدولة الفلسطينية المستقبلية وإسرائيل على غرار ما ادعاه برتوكول باريس، الذي لا تأتي الوثيقة على ذكره بتاتا. إنما لا يعدو كونه خطة استثمارية وردت جميع مكوناتها التفصيلية في مبادرات ودراسات سابقة، وأعيد تقديمها تحت عناوين وأهداف كبيرة. ويشكل هذا الشق-بملاحظه- الجزء الأكبر من وثيقة الرؤية، حيث يتوسع في ذكر المشاريع التجارية والسياحية المنوي تنفيذها.

كما أن تنفيذ هذا الشق ليس مشروطاً فقط بالتوقيع على اتفاقية سلام ضمن الشروط السياسية المطروحة، ولكن أيضاً بتحقيق عدد من المتطلبات هي؛ إنشاء مؤسسات مالية موثوقة وتتمتع بالشفافية ولديها القدرة على الانخراط في الأسواق المالية العالمية، تماماً كما المؤسسات المالية للدول الغربية. ووضع نظام حوكمة يضمن الاستخدام الأمثل للتمويل المفترض، وإنشاء نظام قضائي يحمي الاستثمارات ويستجيب للتطلعات التجارية. وتطرح الرؤية "جزرة" تحقيق الأهداف الخرافية التالية خلال 10 سنوات:

1. مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي
2. خلق مليون فرصة عمل
3. خفض البطالة لتصل إلى مستوى أقل من 10%
4. خفض الفقر بنسبة 50%

في الواقع، فإن الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في ظل الظروف الحالية تضاعف من قرابة 7 مليار دولار عام 2008 إلى 16 مليار دولار عام 2018 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019). علماً بأن التقارير الأممية تؤكد خسارة الاقتصاد الفلسطيني لما نسبته 35% من الناتج المحلي الاجمالي نتيجة قيود الاحتلال الحالية (الأونكتاد، 2016). كذلك تعد الوثيقة بتحقيق زيادة تراكمية في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 60%، فيما تشير البيانات الحالية إلى نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من (1,855) دولار عام 2008 إلى (3,198) دولار عام 2018 أي بمعدل نمو 72%\_ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019).

شكل (1): الناتج المحلي الإجمالي، 2008-2018



تفيد المؤشرات أنه لا يمكن ضمن هذه الرؤية تحقيق الهدف الرابع وهو خفض الفقر بنسبة 50% ما دام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سينمو بمعدل أقل مما هو عليه الآن. أما بالنسبة لمعدل البطالة فإنها ستخفّض وبحسب تقديرات الوثيقة نفسها إلى 12.4% بعد 10 سنوات، وهي نسبة مرتفعة قياساً بالمدة الزمنية وبحجم المشاريع المقترحة والتمويل المرصود، وأيضاً لها تأثير كبير على مستويات الفقر. هنا يمكن التساؤل مثلاً حول الهدف الثاني أعلاه، حيث أن الرقم "مليون فرصة عمل" يعني وعد مجاني بتشغيل جميع العاطلين حالياً وجميع الوافدين الجدد لسوق العمل خلال السنوات الـ 10 القادمة، أي إيصـال معدل البطالة إلى الصفر (أو أقل)! حيث أن هذه الحسابات تفترض توقيع اتفاقية سلام من المفترض أن تضمن حركة البضائع والعمال، هذا يعني أن الأهداف المذكورة أعلاه لا تمثل أي تغيير عن توجهات الاقتصاد الحالية، ما عدا في تأطيرها في قالب جذاب للرأس المال العالمي والإقليمي، يجعل الفلسطيني مقاول أو أجير (أو ربما شريك ثانوي).

كما أن هناك الكثير من الضبابية حول الوضع الذي ستخلقه الرؤية على الأرض، فمثلاً تطرح الاتفاقية إمكانية حصول تبادل أراضي بين الدولة الفلسطينية المستقبلية وإسرائيل بحيث تقع ضمن "حدود" الدولة الفلسطينية المستقبلية منطقة المثلث الجنوبي (قرى كفر قرع، باقة الغربية، عرعة، أم الفحم، الطيبة، الطيرة، قلنسوة، كفر برا، كفر قاسم، جلعولية، والبالغ عدد سكانها قرابة 260 ألف مواطن عربي في إسرائيل).

ولتحقيق أهدافها تخصص الوثيقة 27 مليار دولار لتمويل مشاريع وتدخلات تطال كافة مجالات الحياة، إلا أن جزءاً كبيراً من هذا التمويل سيكون على شكل قروض ميسرة. وتقتصر الرؤية إطلاق ثلاث مبادرات؛ مبادرة النهوض بالاقتصاد، ومبادرة تحرير إمكانيات الشعب، ومبادرة تعزيز الحوكمة. وكل مبادرة من هذه المبادرات لها أهدافها الفرعية وبرامجها الخاصة التي تتفرع منها المشاريع المختلفة (التجميعية أو المحددة).

تتكون مبادرة النهوض بالاقتصاد من أربعة برامج؛ الأول الربط بين الضفة وغزة (علماً بأن الإطار الزمني لتنفيذ هذا المشروع محدد في الملاحق بثمان سنوات)، والثاني إقامة البنية التحتية اللازمة، والثالث دعم نمو القطاع الخاص، والرابع تعزيز الروابط الإقليمية. والأهداف المحددة لهذه المبادرة هي؛ زيادة الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 17% إلى 40%، وضمان توفير الطاقة الكهربائية للضفة الغربية وقطاع غزة، ومضاعفة كمية المياه المتاحة للاستهلاك، وتوفير خدمة الإنترنت السريع، وزيادة صافي الاستثمار الأجنبي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 1.4% إلى 8%. ما تغفله هذه الطروحات الوردية هو أن إسرائيل ستبقى هي الفيصل في جميع القرارات الاقتصادية الفلسطينية وفي التحكم بالموارد الطبيعية والطاقة، وأن ما يقدم في الوثيقة على أنه "أهداف" ستحققها المبادرة هي في الواقع حقوق أساسية للشعب الفلسطيني غير قابلة للتصرف، مثل المياه، والاتصال بشبكة الإنترنت العالمية، وتطوير قطاع الطاقة لتوفير احتياجات السكان. كما أن الوثيقة لا تقدم تفسيراً لوضع هدف مثل زيادة الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 17% إلى 40% بالتحديد، وارتباط ذلك بالاحتياجات التنموية الفلسطينية. وتتجاهل تماماً مقتضيات إثبات صفة الاقتصاد الفلسطيني المستقل بأنها "إقليم جمركي منفصل"، له الحق بانتهاج سياسة تجارية ونقدية خاصة به.

كذلك فإنه من المرجح أن يكون الاقتصاد الإسرائيلي هو المستفيد الحقيقي حتى من الأموال التي من المفترض أنها مخصصة للفلسطينيين وللشعب الإقليمي. حيث أن تنفيذ مشاريع البنية التحتية الضخمة من أنفاق وجسور وشوارع ومدارس ومستشفيات وجامعة يحتاج إلى مواد خام ومعدات وتكنولوجيا، وبالنظر إلى ديناميكية العلاقة الحالية بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي، فإن جزءاً كبيراً من الأموال المرصودة المخصصة لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني سينتهي في حسابات الشركات الإسرائيلية الكبرى.

## ب. المحور الثاني: الآثار الاقتصادية المترتبة على التنفيذ المحتمل<sup>1</sup>

إن دراسة الوثيقة والتعامل معها على أنها تجسيد للواقع الذي ترغب إسرائيل بخلقه، سيساعدنا في محاولة فهم الإجراءات الإسرائيلية القادمة. كذلك، فإن قراءة أعمق للوثيقة تقودنا إلى حقيقة أن التأثير الاقتصادي لتطبيق الخطة سيكون سلبيا بالمجمل؛ يزيد من هشاشة الاقتصاد الفلسطيني ويعمق تبعيته، وينهي أي إمكانية لإقامة اقتصاد فلسطيني مستقل. وهذا هو بالضبط الهدف الاستراتيجي للسياسات الإسرائيلية في تقسيم فلسطين والمناطق العربية التي تحكمها، كل بحسب منظومة قانونية واقتصادية وأمنية مناسبة لغايات الاحتلال: داخل الخط الأخضر، في القدس الشرقية، مع قطاع غزة، والآن، في خلق باننوستانات الضفة الغربية.

ومن المنطقي ضمن موازين القوى الحالية على الأقل، التوقع بأن تباشر إسرائيل باتخاذ إجراءات تشريعية وعملية باتجاه تنفيذ الجزء الذي تقر الرؤية بأحقية إسرائيل بتنفيذه، على الرغم من أن الإدارة الأمريكية طلبت من إسرائيل عدم القيام بخطوات الضم إلا بعد إجراء الانتخابات البرلمانية في شهر آذار القادم. حيث أعلنت الحكومة الإسرائيلية وكذلك رئيس حزب أبيض أزرق، بيني غانتس، عن نيتهما البدء بتطبيق ما يحلو لها من بنود هذه الرؤية وعلى رأسها ضم كتل استيطانية كبرى ومنطقة الأغوار. واستعدادا لذلك، أعلنت الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأمريكية تشكيل فريق سياسي من أجل "ترسيم الحدود" على أساس بنود صفقة القرن، ربما في سابقة لم نشهدها منذ أن رسم سيكس ويكوت حدود الدول العربية ومناطق نفوذها قبل 100 عام. مما يعني أننا على أعتاب مواجهة سياسية واقتصادية خطيرة.

ربما لن نشهد خلال العام الحالي مواجهة شاملة مفتوحة تغير من الترتيبات السياسية القائمة، لكن تلاحظ بوادر هذه الإجراءات من خلال تشديد القيود على النشاط الزراعي والعمراني في الأغوار، وكذلك الأبناء عن تشكيل لجنة وزارية إسرائيلية لبحث الخطط والتحضير لتنفيذ ما جاء في الرؤية. يمكن الحديث عن سيناريوهين محتملين للتنفيذ، إما الضم دفعة واحدة، أو الضم على خطوات، والأخير ربما المفضل لتمير الرؤية بالتدرج للحيلولة دون تفجير الأوضاع الأمنية.

نحاول في الجزء التالي تقديم تصور لما ستبدو عليه الأوضاع الاقتصادية في حال تنفيذ أبرز بنود الرؤية الأمريكية-الإسرائيلية الجديدة: 1- تكون كافة أجزاء مدينة القدس الواقعة خلف جدار الفصل العنصري تحت السيادة الإسرائيلية. وبإمكان الفلسطينيين إقامة عاصمتهم في البلديات العربية إلى الشرق والشمال من الجدار. تبقى كافة الأماكن المقدسة بما فيها المسجد الأقصى تحت السيطرة الإسرائيلية. ويتم تخيير المقدسين بين الجنسية الإسرائيلية أو الإبقاء على وضعهم كمقيمين دائمين في إسرائيل، أو الجنسية الفلسطينية، وفي هذه الحالة تسري عليهم القوانين الفلسطينية والإسرائيلية معاً! ويتم تأسيس مركز سياحي في منطقة عطروت لنقل السياح العرب إلى القدس (!)، يحتوي على مرافق تجارية وخدمية وترفيهية. ستخضع كافة الترتيبات المتعلقة بالتراخيص الممنوحة للمرشدين السياحيين الفلسطينيين للاعتبارات الأمنية الإسرائيلية. سيتم تأسيس لجنة مشتركة باسم لجنة القدس-جيروسالم للتنمية السياحية، وتعمل إسرائيل على وضع آلية لتحويل العوائد الضريبية على النشاط السياحي لهذه السلطة، ويتم استثمارها في تطوير السياحة في القدس.

كانت القدس دوماً المركز السياسي والثقافي والتجاري للفلسطينيين، وقطاعها السياحي من أهم الأرصدة الاقتصادية الوطنية. كما أنها تمثل قيمة وطنية وروحية لكافة أبناء الشعب الفلسطيني، بما يجعل الحديث عن الخسائر الاقتصادية هنا بلا أي معنى. إلا أنه من المهم الإشارة إلى أن إسرائيل عزلت القدس عن محيطها الفلسطيني ديموغرافيا واقتصاديا، وفرضت تغييرا في الواقع الديموغرافي في القدس ليشكل الإسرائيليون ما نسبته 66% من سكان المدينة. كما أدت القيود والحواجز وبناء الجدار إلى تآكل القطاعات الإنتاجية، والاعتماد المتزايد على سوق العمل الإسرائيلي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018).

<sup>1</sup> من المهم الإشارة إلى أن ما يتم عرضه في هذا الجزء يرد حسب ما هو مقترح في الرؤية الأمريكية، وليس بالضرورة أن يتم تنفيذه.

مع نهاية العام 2017، بلغ عدد سكان القدس الشرقية الفلسطينيين 281,000 نسمة، بالإضافة إلى 70,000 يسكنون خلف جدار الفصل العنصري. نمت مساهمة القدس الشرقية في الناتج المحلي الإجمالي من مليار دولار عام 2012 إلى (1.3) مليار دولار عام 2016، بمعدل نمو 4.6% بالأسعار الثابتة. إلا أن نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بقيت ثابتة عند قرابة 8% منذ 2010. والجدير بالذكر أن هذه النسبة كانت 15% في العام 1990.

2- ضم كافة مستوطنات الضفة الغربية إلى إسرائيل، بما يشمل البؤر والتجمعات الاستيطانية التي تقع في قلب المناطق الفلسطينية. وتوضح الخريطة المرفقة هذه التجمعات البالغ عددها 15 تجمعاً. وهذا يعني تقطيع التواصل الجغرافي للضفة الغربية، ومصادرة الأراضي التي يمكن أن تستوعب الزيادة السكانية خلال العقود القليلة القادمة. ويتم وصل المدن ببعضها فقط من خلال شبكة طرق مسيطر عليها أمنياً من قبل إسرائيل، مما يتيح لها إعاقة أو شل حركة الفلسطينيين متى تشاء. كل ذلك سيحول المدن الفلسطينية إلى تجمعات سكانية محاصرة، شبيهة بالمعازل. وبلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية حتى 1 كانون ثاني 2020 (463,353) مستوطن باستثناء القدس الشرقية، بنسبة زيادة سنوية 3% عن العام السابق، وهي نسبة أعلى بكثير من نسبة الزيادة السكانية في إسرائيل نفسها والتي بلغت 1.9% لنفس العام. علماً بأن 60% من الزيادة السكانية في المستوطنات تأتي من المهاجرين الجدد بالإضافة إلى انتقال الإسرائيليين للعيش في المستوطنات (Times of Israel, 2020).

3- ضم غور الأردن كاملاً وإخضاعه للسيادة الإسرائيلية. وسيصبح وجود المنشآت والنشاط الزراعي في الأغوار برمته خاضعاً لعقود إيجار وترخيص من إسرائيل.

عند مقارنة الخريطة رقم (1) أدناه، والمرفقة بالرؤية الأمريكية، مع الخريطة رقم (2) التي تبين تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق (أ) و(ب) و(ج) حسب اتفاقية أوسلو، يتضح بأن مجموع المناطق التي تنوي إسرائيل ضمها هي تقريباً المناطق المصنفة (ج)، مع إضافة البؤر الاستيطانية الخمس عشر الموضحة على الخريطة رقم (1). ويقدم تقرير البنك الدولي "مناطق (ج) ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني" حقائق مفصلة حول الخسائر المترتبة على قيود الاحتلال الاستثنائية على تلك المناطق. يبلغ مجموع الأراضي القابلة للزراعة في مناطق (ج) (326,000) دونم، دون احتساب (187,000) دونم تحتلها المستوطنات الإسرائيلية. وتحتاج زراعة هذه المساحات إلى 189 مليون متر مكعب من الماء سنوياً، فيما تبلغ حصة فلسطين بحسب اتفاقية أوسلو 138.5 مليون متر مكعب. كما يمثل البحر الميت مصدراً غنياً للمعادن مثل البروتاس والبروم، حيث تجني الأردن وإسرائيل مجتمعين ما يقارب 4.2 مليار دولار سنوياً من هذه المعادن. كما تضم الأغوار قرابة (20,000) دونم تصلح كمقالم للحجر والرخام. أما السياحة في البحر الميت فمن شأنها أن تدر 126 مليون دولار سنوياً للاقتصاد الفلسطيني المستقل (البنك الدولي، 2014) يؤكد البنك الدولي أن "مفتاح تحقيق الازدهار في الاقتصاد الفلسطيني يكمن في إزالة هذه القيود بحجة الاعتبارات الأمنية". يخلص تقرير البنك إلى أن رفع العوائق الإسرائيلية سيؤدي إلى زيادة في الإنتاج بمقدار 2.2 مليار دولار سنوياً، بالقيمة المضافة، علماً بأن ذلك يشمل قطاعات الزراعة والسياحة للبحر الميت، والإنشاءات، والحجر والرخام، والاتصالات، وأملاح ومعادن البحر الميت، والمستحضرات الطبية والتجميلية. وعوضاً عن رفع هذه القيود، تأتي الرؤية الأمريكية لتمنح هذه الأراضي، وأراضي إضافية لإسرائيل على طبق من ذهب.

4- التجمعات الفلسطينية التي تقع ضمن المناطق التي ستضمها إسرائيل، ستصبح إدارياً للدولة الفلسطينية، ولكن فقط على مساحة تواجد السكان. أما بالنسبة لقرى المثلث التي من المفترض أن تضم للدولة الفلسطينية، فسوف تبقى خاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية.

5- كافة البضائع والأشخاص الذين سيدخلون الدولة الفلسطينية سيعبرون من خلال معابر مضبوطة ومسيطر عليها إسرائيلياً، ومزودة بأحدث أجهزة المسح والتصوير. وسيكون الوصول إلى الأردن عبر شارعين فقط يخضعان للسيطرة الإسرائيلية، يوصلان لمعبري الكرامة والشيخ حسين. سيتم تشكيل لجنة باسم "لجنة المعابر" تضم 3 ممثلين عن إسرائيل، 3 ممثلين عن فلسطين، وممثلاً عن الولايات المتحدة. وتجتمع اللجنة كل 4 شهور وتقدم تقريرها الذي يتضمن توصيات غير ملزمة لكل من الأردن ومصر وفلسطين وإسرائيل والولايات المتحدة.

6- استمرار السيطرة الإسرائيلية على جميع مرافق ومنافذ التجارة الخارجية الفلسطينية. حيث تقترح الرؤية إنشاء "مرافق خاصة" يسمح للفلسطينيين باستخدامها لإدارة تجارتهم الخارجية وذلك في مينائي أشدود وحيفا في إسرائيل، بالإضافة إلى ميناء العقبة بالاتفاق

- مع الأردن. وذلك مقابل أن تدفع فلسطين لإسرائيل والأردن قيمة تحددها الأطراف المعنية. وشرط ألا يخل ذلك بالاتفاقيات الجمركية المعمول بها (!؟). وهذا يعني إبقاء تجارتنا الخارجية رهينة الوضع السياسي، والاعتبارات الاقتصادية والأمنية الإسرائيلية، وحرمان الفلسطينيين من حقهم في إقامة ميناء خاص بهم. فما الجديد؟
- 7- سيستمر العمل بقوائم الاستخدام المزدوج. وتقتصر الخطة وضع آلية رقابة صارمة على نقل وتخزين واستخدام المواد المحددة في هذه القوائم.
- 8- تنص الوثيقة بخصوص سيطرة إسرائيل على المياه الجوفية، أن الأطراف يعترفون بالحقوق المائية المشتركة ويوافقون على تشارك الموارد المائية على طرفي الحدود. وأن المياه الجوفية يجب أن يتم إدارتها بشكل يحقق الديمومة، وطبقا لاعتبارات هيدرولوجية وبيئية متعددة. وأنه يجب الاستثمار في إيجاد حلول تستفيد من التطورات التكنولوجية في مجالات معالجة المياه العادمة، لتوفير كميات إضافية من الماء. ولكن الوثيقة تتحدث عن كل ذلك بصيغة المجهول، ولا تحدد من الجهة التي ستقوم بكل ما سبق وأين تقع سلطة القرار الأخير.
- 9- استمرار سيطرة إسرائيل على المجال الجوي غربي نهر الأردن، وحرمان الفلسطينيين من إنشاء مطار دولي يربطهم ببقية دول العالم. وكذلك استمرار سيطرة إسرائيل على المجال السبيرياني، مما يبقي قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني رهينة الاعتبارات الأمنية الإسرائيلية وغير قادرة على التحرر من علاقة التبعية التكنولوجية.

تفرغ هذه التشويهاة الشق الاستثماري من أي معنى، وبالتالي سيكون الأثر الاجمالي للصفحة مزيدا من الهشاشة والتبعية للاقتصاد الإسرائيلي. أي أن جزرة الازدهار الاقتصادي التي يتم التلويح بها غير حقيقية، لا بل هي في الحقيقة تكريس لإسرائيل كمركز اقتصادي اقليمي تدور اقتصاديات المنطقة العربية في فلكه. إن هذا الفهم للرؤية المطروحة يعيد إلى الواجهة أهمية البعد الاقتصادي والتنموي في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي. ويؤكد أهمية المساعي الفلسطينية لتحقيق الانفكاك التدريجي والمدرّوس عن الاقتصاد الإسرائيلي، ومحاولة التخلص من حالة الارتهاان المعيشي للفلسطينيين على إسرائيل في هذه المرحلة بالذات.

#### الأسئلة:

1. ما هي السياسات الاقتصادية التي يجب ان تتبناها السلطة الفلسطينية لمواجهة الآثار الاقتصادية للرؤية؟
2. ما هي نقاط الالتقاء بين سياسات وبرنامج الانفكاك، وبرنامج مواجهة رؤية ترامب-نتتياهو؟
3. كيف يجب أن تنعكس هذه السياسات في الموازنة القادمة، خاصة فيما يتعلق بالقدس والزراعة والأغوار؟
4. ما هو الدور المتوقع للسلطة/الحكومة؟ المؤسسات الأهلية الفلسطينية؟ القطاع الخاص؟ الفلسطينيين ككل؟
5. هل يجب أن تتخذ الحكومة سياسات تتعلق بمقاطعة البضائع الإسرائيلية، أم التركيز على الحملات التوعوية والجانب الثقافي الوطني؟ وما علاقة ذلك بدعم الانتاج الوطني وتحقيق قدر من الاعتماد الذاتي الاقتصادي رغم الحملة المعادية؟
6. هل يمكن مواجهه التوسع الاستيطاني من خلال خلق "حقائق على الأرض"؟



خريطة رقم (1)



خريطة رقم (2)

